

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

رقم التبليغ:	٦٧٢
بتاريخ:	٢٠٠٦/٦/٢٩

ملف رقم : ٨٦ / ٢ / ٣٤١

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

تحية طيبة وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم ٦٤٤ المؤرخ ٢٠٠٦/٢/١٤ بشأن مدى جواز معاملة الأطباء والصيدالة وأخصائى العلاج الطبيعى والتمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بمستشفيات جامعة الأزهر المعاملة المقررة لشاغلى الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من حيث استمرارهم عند انتهاء خدمتهم كاستشاريين متفرغين حتى بلوغهم سن السبعين.

وحاصل الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — أنه قد ورد للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كتاب مستشفى الحسين الجامعى بشأن طلب الإفادة بالرأى عن مدى جواز استمرار الحاصلين على درجة زميل فى العمل بعد سن الستين طبقاً للقواعد المعمول بها فى شأن أعضاء هيئة التدريس من حيث عملهم كمتفرغين وذلك مع ارفاق حالة واقعية للطبية / أمنية عبد العزيز محمد غيث والتي تشغل وظيفة زميل بالمستشفى اعتباراً من ٢٠٠٠/١٠/٤ وهذه الوظيفة تعادل وظيفة مدرس بالجامعة، وقد أشار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى كتابه إلى أن المسألة المعروضة تتحدد فيما إذا كان المعينون بتلك المستشفيات على درجة أستاذى، أستاذى مساعد، وزميل يعاملون ذات المعاملة المقررة للأساتذة المتفرغين حتى بلوغهم سن السبعين من عدمه. لذا فقد طلبتم الرأى من إدارة الفتوى المختصة والتي قامت بعرض الموضوع على اللجنة الثانية لقسم الفتوى التى إحالته بدورها إلى الجمعية العمومية لما آنته فيه من أهمية وعمومية



على الدراسة والبحث العلمى. ومتى كان المشرع قد عادل بين الوظائف المشار إليها بالمستشفيات بوظائف أعضاء هيئة التدريس، فإن مقتضى ذلك ولازمه الاعتداد بهذه المعادلة فى كافة إجزائها بحيث لا تقتصر على المعاملة المالية للوظيفة المعادلة فحسب وإنما يمتد أثر هذه المعادلة إلى المزايا الوظيفية الأخرى إذ القول بغير ذلك من شأنه أن يفرغ التعادل من مضمونه وهدفه.

وحيث أن من مقتضى التعادل بين شاغلى وظائف أستاذى وأستشارى مساعد وزميل بمستشفيات جامعة الأزهر و شاغلى وظائف أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر هو البقاء كأستشاريين متفرغين بعد سن إنتهاء الخدمة بإعتبار أن أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر يستمرون فى العمل بعد بلوغهم سن إنتهاء الخدمة وحتى بلوغهم سن السبعين إعمالاً لحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق أحكام المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المشار إليه آنفاً .

ومما يؤكد ذلك أن تقرير اللجنة المشتركة المتعلق بإصدار القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ فى شأن معاملة الأطباء والصيدالة وأخصائى العلاج الطبيعى وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية المعاملة المقررة لشاغلى الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ورد بها أن هذا القانون روعى فيه تطبيق أحكام قانون نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ على الأطباء الخاضعين للقانون الأول بإعتبار أن المادة الأولى من قانون نظام الباحثين العلميين قضت بسريان أحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه على المؤسسات العلمية وأجازت إضافة جهات أخرى إلى تلك المؤسسات بشرط أن تكون عاملة فى ذات المجال الذى تختص به الجامعات أو فى مجال البحث العلمى، وحيث أن المشرع أفصح صراحة بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه عن تطبيق ميزة البقاء حتى سن السبعين وفقاً للضوابط المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات على أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى وجامعة الأزهر والمؤسسات العلمية الخاضعة لقانون نظام الباحثين العلميين، فإنه لامناص من انسحاب تلك الميزة على الأطباء الخاضعين لأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليهما والقول بغير ذلك يناهى مراد المشرع من تحقيق المساواة بين هاتين الفئتين وبين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.



ولما كان الثابت من كتاب رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن الطيبة/ أمنية عبد العزيز محمد غيث كانت قد انتدبت للعمل في مستشفى الحسين الجامعى من مديرية الشؤون الصحية بالدقهلية واستلمت العمل بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٨ ثم نقلت نقلاً فنائياً للمستشفى اعتباراً من ١٩٧١/٦/١ بوظيفة طبيب تحاليل بنك دم ثالث وتدرجت حتى عُينت بوظيفة مدير عام بصفة شخصية اعتباراً من ٢٠٠٠/٩/١ (كبير أخصائى تحاليل بنك الدم) ثم عُينت بوظيفة زميل التى تعادل وظيفة مدرس اعتباراً من ٢٠٠٠/١٠/٤ ، وقد تم إحالتها للمعاش بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٨ لبلوغها سن الستين، ومن ثم فإن السيدة المذكورة يكون لها الاستمرار بالعمل كأستشارى متفرغ بعد سن الستين مالم تطلب عدم الإستمرار بالعمل باعتبار أن هذا هو مضمون معادلة وظائف العاملين بمستشفيات جامعة الأزهر الحاصلين على درجة الدكتوراه بنظرانهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية المعروضة حالتها الحاصلة على درجة زميل فى البقاء بمستشفى الحسين الجامعى كمتفرغة بعد سن الستين وفقاً للقواعد المقررة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

تحريراً فى / ٢٠٠٦ /

جمال السيد
المستشار / جمال السيد ..حروج
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



زينب //